

**لا بكم في الشام لا  
بغلاق أهم منتج «اللبوظة» في دمشق  
سب مخالفات صحة ومادية حسمة**

الوطن

لملمت «الوطن» من مصادر خاصة في محافظة دمشق  
عن صدور قرار بإغلاق محل بكمادش الكائن في سوق  
الحميدية في وسط دمشق بشكل نهائي نتيجة ارتكابه  
مجموعة من المخالفات الصحية والمادية. وبهدف  
وثيق ذلك التقت «الوطن» مع مدير الشؤون الصحية  
في محافظة دمشق الدكتور ماهر ريا الذي أكد الخبر  
بأن نتيجة المراقبة الصحية والمتابعة التي تقوم  
بها الدوائر المختصة ومنها مديرية الشؤون الصحية  
في محافظة دمشق والتي تهدف إلى حماية المواطنين  
من الغش وتناول مواد غذائية غير سليمة فقد تبين  
عن هناك مخالفات كبيرة في طريقة تصنيع «البوظة»  
حيث تتم عمليات التصنيع مادة «البوظة» في منطقة  
غير نظيفة مملوءة بالقاذورات ما يؤدي إلى عدم نظافة  
المنتج. وأضاف مدير الشؤون الصحية: إن هناك  
مخالفات مادية كثيرة منها الغش في استخدام حليب  
لبودرة بدل الحليب الطبيعي لوجود فرق مالي كبير  
بينهما وتفضي قيمة المنتج حليب طبيعي وكذلك  
ضافة فستق العبيد إلى المنتج بدل إضافة الفستق  
لحليبي في وقت يتضاعف قيمته الفستق الحلبي.  
وعن مدة إغلاق هذه المنشأة أكد المصدر أن قراراً  
 بالإغلاق هو النهائي، ولن يسمح بعد الآن بانتاج هذه  
المادة لهذا المرخص والهدف الأساسي لهذا القرار  
هو حماية المواطنين وتطبيق القوانين والأنظمة  
للتغذية وعدم السماح بحالة الفوضى وبشكل خاص  
في المنتجات التي تتعلق بـ« الغذائي المواطن».



**كايو: حصة دمشق ١٠٩ حانات منذ ربع قرن والمدافعة تطلب رفع العدد ضبط «الحانات» بدمشق**

الترخيص  
يشترط موافقة  
بالمئة من ٧٥  
سكان البناء



عدد هذه المحال وهناك لجنة تقوم بجرد المحال كافة والمهن التي تمارسها في مدينة دمشق وبشكل خاص جرد «الحانات» المليخصة وغير المليخصة والمتوترة عن العمل والمغلقة وستتم الاستفادة من رقم الحانة المتوفقة عن باطنها لبيان ملكيتها، وبالنسبة لجميع مناطق دمشق باستثناء المدينة القديمة والمناطق الأخرى أما في دمشق القديمة والشراحت الأثرية فتختفي تراخيص هذه العقارات الحاوية على مخالفات تحويل إلى تجاري إلى نظام البناء المعول به فيها والقوانين المتعلقة بذلك. وعن واقع المحال التي تقدم المشروبات الروحية الآن في المدينة بين كل عيادة لا إيجابية لدى المحافظة عن حويل من سكني إلى تجاري بشرط أن يستوفي المحل بروط المهنة كافة وفق القرار الناظم لذلك وأن يكون هناك مدخل مستقل مرتبط بالأملاك العامة أياً لا يسمح أن يكون مدخل المحل ضمن البناء ويجب أن يكون على شارع مباشر وأن يحصل صاحب التراخيص على موافقة جميع سكان البناء فوق المحل وعلى موافقة ٧٥ لجنة من سكان البناء بشكل عام.

يبين كل عيادة لا إيجابية لدى المحافظة عن حويل التراخيص الإداري عن كل متر مشغول

## **نظم المناطق المخالفات**

أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع الصحة لـ«الوطن» عمار كلعو أن محافظة دمشق ماضية في ضبط موضوع ممارسة مهنة بيع المشروبات الروحية بالفخر التي تسمى «حانة» والتي حدد شروطها المرسوم التشريعي رقم ١٨٠ لعام ١٩٥٢، وعلى الرغم من مرور أكثر من نصف قرن على صدور هذا المرسوم وتضاعف سكان دمشق إلى مئات الأضعاف لم يتجاوز عدد «الحانات» المرخصة في دمشق ٩٨ «حانة».

وبين كلعو أنه نظراً للتطور الكبير الذي تحقق في مدينة دمشق وبغية تنظيم المهن التي تتم ممارستها في مدينة دمشق وبغية حصر الإيرادات المالية الصحيحة للمحافظة قرر المكتب التنفيذي وبناء على دراسة ومقررات اللجان المختصة وموافقة مجلس المحافظة العمل على إلزام أصحاب جميع المهن في مدينة دمشق بعدم ممارسة أي مهنة دون ترخيص ودون تتحقق الشروط المطلوبة لذلك.

وأوضح بلعلو أن القرار ١٩٩٦ م د لعام ١٩٥٠ م حدد أماكن من التراخيص الصحية لمهنة الملاهي والحانات في الحال النظامية وفق الترخيص الممنوح أو المحال الواردة بالقيد العقاري قبل عام ١٩٤٨ حيث تعامله معاملة المحل المرخص النظامي، وبينت اللجنة أن أغليبية الطعام في منطقتي القصاع وباب توما تقوم بتقديم المشروبات الكحولية بالقدر ضمن منشآتهم وتحقق الشروط كافة للقرار الناظم للمهنة ولا يمكن ترخيصها لمهنة حانة تكون المحل ناتجاً عن مخالفة تحويل إلى تجاري، ولذلك تقرر منح التراخيص الإدارية المؤقتة لمدة

١٤٦ سلة غذائية وزعت  
في المناطق غير المستقرة

الشوارع باستخدام الطا  
الشمسيّة.

وأشار مخلوف إلى إيلاء الحكومة  
الاهتمام الأكبر للمناطق التي  
تم تحريرها من بواسل الجيش  
العربي السوري وإعادة تأهيل  
البنية التحتية فيها بهدف تمهيد  
عودة الأهالي إلى أماكن استقرارهم  
الاجتماعي وتأمين سبل العيش  
اللازمة لهم.

من جانبها أشارت غاسبر إلى أن عم  
اللجنة الدولية للصليب الأحمر  
يهدف إلى تخفيف معاناة الأسر  
المتضطدة وإيصال المساعدات  
لها وتنفيذ مشاريع تعاون  
مختلفة وذلك ما كان ليتحقق لو  
التسهيلات المقدمة من الحكومة  
السورية لافتة إلى أن العمل ين  
بعاون وثيق مع منظمة الهلال  
الأحمر العربي السوري في مختلف  
المجالات. وأن بعثة اللجنة  
الدولية للصليب الأحمر تسعى إلى  
تعزيز هذا التعاون من خلال تنفيذ  
المشاريع المقترحة من وزار  
الإدارة المحلية والبيئة في إطار  
تنفيذ خطة الاستجابة وتحسين  
سبل العيش.

حضر اللقاء معاون وزير الإدار  
المحلية والبيئة لشؤون الإغاثة  
ومديرة التعاون الدولي والوفد  
المرافق للسيدة غاسبر.

بلغ عدد السلل الغذائية الموزعة  
في المناطق غير المستقرة بالتعاون  
بين وزارة الإدارة المحلية والبيئة  
واللجنة الدولية للصليب الأحمر  
التي تتم بالتنسيق مع منظمة  
الهلال الأحمر العربي السوري  
(١٢٤,٥٠٠) سلة غذائية، جاء ذلك  
في اجتماع بحث فيه وزير المهندس حسين  
المحلي والبيئة رئيسة اللجنة  
مخلوف مع رئيسة بعثة اللجنة  
الدولية للصليب الأحمر بدمشق  
السيدة ماريان غاسبر نشاطات  
وبرامج التعاون المشترك، وبشكل  
خاص العمل الإنساني والإغاثي  
لإدخال المساعدات الإغاثية عبر  
قوافل مشتركة.

وأكَّد السيد الوزير أهمية التعاون  
القائم في مجالات إعادة تأهيل  
مراكز الإيواء وتأمين الاحتياجات  
الضرورية والإنسانية لها،  
وهي مشاريع الهلال والصرف الصحي  
والنفايات الصلبة، إضافة للعمل  
على تأمين المبادات الحشرية  
والمساعدة في تنفيذ حملات الرش  
في عدد من المحافظات، وبالنسبة  
لمجالات التعاون المستقبلية بين  
الجانبين أشار الوزير لمكانية  
تنفيذ عدد من المشاريع الخاصة  
بتعزيز الأبار وضخ المياه وإتاحة

# تأخير مسح وتنظيم المناطق سب استفحال المخالفات

الوزارة الاستثمارية، مضيفاً: تم الرد من الوزارة بالكتاب بتاريخ ٢٢/٤/٢٠١٥ بوضع ٣/٣ تجمعات ضمن خطة الوزارة الاستثمارية لعام ٢٠١٥ و ٨/٨ تجمعات ضمن خطة ٢٠١٦ وتمت المباشرة بالأعمال لهذه التجمعات، وتمت مخاطبة المحافظة بخصوص رصد الاعتماد اللازم لما تبقى من الخطة وهي ١٠٪ تجمعات (بعد أن تم استثناء تجمع الرمال الذهبية بناء على كتاب وزارة الإدارة المحلية لكن لم يتم تحصيص الاعتماد المطلوب).

وبتابع رسمت أنه خلال زيارة رئيس مجلس الوزراء للمحافظة منتصف نيسان الماضي طرح هذا الموضوع فوجه باستكمال خطط المسح الطبوغرافي للقرى والوحدات الإدارية من أجل معالجة مناطق المخالفات وإخضاعها لقانون التنظيم، وبعد ذلك تم رصد مبلغ ٣١ مليوناً لهذه الخطة وبانتظار

خدمات الفنية بتؤمن حاجتها من خطط الطبوغرافية بطريقة علان والمناقصة وفقاً لكتاب وزارة الداخلية في العام ٢٠١١، ناء عليه تم وضع خطة للمسح الطبوغرافي على الموازنة المستقلة حافظة لعام ٢٠١٣ وضمت ١٣/١ بمساحة ٢٨٦٧ هكتاراً من الانتهاء من أعمال المرحلتين الأولى والثانية في جميع التجمعات كي قيد التنظيم حالياً باستثناء مع الواسطات وببيت الخطيب رأوا وجود مشروع صرف صحي بهذه الشركة العامة للصرف الصحي ضمن التجمع ما أدى إلى تأخير الأعمال.

ناء على ذلك تمت مخاطبة وزارة سكان والتنمية العمرانية بعدة بـ أولها كتاب بتاريخ ٤/٨/٢٠١٤ بـ آخرها كتاب بتاريخ ١/٣/٢٠١٥ إمكانية تمويل الخطة بـ ٣١ مليوناً ضمن خطة راج التجمعات

*ibidem* = *www.ubib*

انخفضت معدلات عمليات الشراء اليومية لمواسم الفلاحين من الأقماح لهذا الموسم، التي تم تسويقها عبر مركزي «جرمز والثروة الحيوانية» بمدينة القامشلي، عن المعدل السابق، الذي كان قد وصل إلى أربعة أطنان شراء يومياً، فاكتفى المعدل الرقمياليوم، عند سقفه الألف طن كحد أدنى، والألف ومئتي طن كحد أعلى يومياً. وبين مدير فرع المؤسسة العامة للحبوب بالقامشلي بعيدة عبد الحميد علي لـ«الوطن» أن هذا الانخفاض في معدلات الشراء اليومية يعود إلى أن الموسم قد دخل في خواتيم أيامه، وأن موسم الحصاد لهذا العام قد شارف على الانتهاء.

مشيراً إلى أن كمية الأقماح التي تم شراؤها من الفلاحين لغاية نهاية يوم أمس الأول الثلاثاء بلغت ١٥١ ألف طن، مؤكداً أن إدارة المؤسسة العامة للحبوب قامت بتحويل مبلغ ٢٠ ملياراً و٨١٧ مليون ليرة عن طريق فرع المؤسسة للمصارف الزراعية، والتي بدورها أيضاً ستقوم بصرف فواتير أثمان الأقماح لل耕耘ين، وأن موضوع اللغط والخلاف فيما يخص أجور النقل التي كان قد دفعها الفلاحون ولم يتم استردادها لهم من صناديق المصارف، تم الانتهاء منه، بعد أن تم تحويل كامل المبالغ التي سيتم صرفها من المحاسبين في فرع المؤسسة وتحويلها إلى المصارف الزراعية حسب القوانين والأنظمة المالية المعتمدة، مبيناً أن فرع المؤسسة قام ببيع ٩٤ مليوناً و٦١٠ ألف كيس خيش جديد فارغ لل耕耘ين لغاية تاريخه.

يشير إلى أن كمية الأقماح التي تم تسويقها عن طريق مراكز الشراء التابعة لفرع مؤسسة الحبوب وصلت إلى أكثر من ٣٣٥ ألف طن العام الماضي.